

جورجيا : ممارسة التعذيب وسوء المعاملة بعد مضي سنتين على "الثورة الوردية"

تواصل منظمة العفو الدولية تلقي أنباء حول ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في جورجيا. وما زالت حالات عديدة لا تخرج إلى العلن لأن الشرطة تتكتم على جرائمها، وغالباً ما يخشى المعتقلون تقديم شكاوى أو التعرف على الجناة خوفاً من الانعكاسات. وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن بواعث قلقها عندما أطلقت تقريرها الذي يحمل عنوان جورجيا : ممارسة التعذيب وسوء المعاملة - تظل باعث قلق بعد قيام "الثورة الوردية"، في الذكرى السنوية الثانية للأحداث التي أسفرت عن مجيء حكومة جديدة إلى السلطة.

وقالت آنا سوندر - بلاسمان الباحثة في منظمة العفو الدولية المختصة بشؤون جورجيا إنه "ينبغي على الحكومة أن تُبقي مسألة القضاء على التعذيب وسوء المعاملة على جدول أعمالها كقضية ذات أولوية. وبينما جرى اتخاذ خطوات مهمة، ما زال الطريق أمام الحكومة طويلاً. وثمة حاجة إلى مقارنة بعيدة المدى لتحقيق نتائج دائمة".

وتتضمن الأساليب المستخدمة في ممارسة التعذيب أو سوء المعاملة ضد المعتقلين، كما ورد في الأنباء التي تلقتها منظمة العفو الدولية منذ قيام "الثورة الوردية"، الصعق بالصدمات الكهربائية؛ ووضع أكياس بلاستيكية على وجه المعتقل؛ وتعليق المعتقل من عمود بين طاولتين؛ والإحراق بالسجائر والشمع؛ ووضع فوهة المسدس في فم المعتقل وتهديده بإطلاق النار؛ والتهديد بالاعتداء بالضرب على عائلة المعتقل؛ وتكميم فاه المعتقل بقطعة قماش حتى لا يتمكن من الصراخ؛ والضرب، بما في ذلك بهراوات وأعقاب البنادق والركل.

وقال إدار كونيشفيلي، الذي ورد أنه تعرض للضرب على يد الشرطة ويقضي حالياً عقوبة بالسجن في تبيليسي، لمنظمة العفو الدولية :

"بدأ أفراد الشرطة ينهالون علي بالضرب. وأخذوا ساق كرسي وضربوني به على أصابع يدي اليسرى. وخلال الضرب دخل شرطي آخر وأحد أعضاء النيابة وأخذنا يتهماني بارتكاب جريمة قتل. وهددني أحد أفراد الشرطة بضرب زوجتي ووالدتي وأطفالي إلا إذا اعترفت بجريمة القتل. وخلال عمليات الضرب فقدت وعيي عدة مرات. وسالت الدماء من فمي ولم أستطع أن أرى بوضوح. ووجدت صعوبة في التحرك... ولم أطلب رؤية طبيب في البداية لأنني كنت خائفاً."

وحدث تقصير شديد في تنفيذ الضمانات القانونية الهادفة إلى منع التعذيب وسوء المعاملة.

وقالت آنا سوندر - بلاسمان إن "السلطات يجب أن تركز الآن على تنفيذ الضمانات القانونية. ويجب أخذ أية مزاعم حول انتهاك الضمانات على محمل الجد، وإجراء تحقيق سريع وحيادي فيها."

"يظل الإفلات من العقاب على التعذيب وسوء المعاملة مشكلة كبرى. وفي عشرات الحالات التي فتحت فيها النيابة العامة تحقيقات لم يُقدّم الجناة إلى العدالة. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على أمثلة عديدة على حالات تثبت أن التحقيقات في مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة لم تُجر بصورة سريعة وحيادية ومستقلة".

- ومن أجل تحقيق تقدم، تحت مظلة العفو الدولية السلطات على تنفيذ سلسلة من التوصيات، بما فيها التالي :
- تشكيل هيئة مستقلة عن الشرطة والنيابة العامة ونظام القضاء لإجراء مراجعة تفصيلية للتحقيقات التي يجريها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة وللإجراءات القضائية في هذه الحالات. ويجب أن تُمنح الهيئة سلطة عرض نتائجها وتقديم توصياتها إلى السلطات المختصة، وأن تتمتع بصلاحيات لإصدار تقرير علني.
 - التحقيق في جميع مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة بطريقة سريعة وشاملة وحيادية، بما في ذلك عن طريق مقابلة الضحايا وأية شهود.
 - إجراء فحوص طبية تخصصية دون إبطاء في جميع الحالات التي يزعم فيها ممارسة التعذيب أو سوء المعاملة ... بما فيها سوء المعاملة ذات الطبيعة النفسية الطاغية.
 - إيلاء اهتمام خاص بوضع حد للتعذيب وسوء المعاملة في مناطق جورجيا الواقعة خارج العاصمة، لأن العديد من اليرامح حتى الآن ركزت فقط على العاصمة تبيليسي.
 - حظر استخدام الأفتعة أو غيرها من وسائل إخفاء الهوية الشخصية لأفراد الشرطة. والاستثناء الوحيد هو إذا كانت هذه التدابير ضرورية للحماية أو الأمن الشخصي لأفراد الشرطة المعنيين أو لأسباب مشابهة. وفي هذه الحالات تنسم الحاجة إلى تعريف كل شرطي، بمن فيهم أفراد وحدة الشرطة الخاصة، بوسيلة مثل رقم تعريف فريد قابل للتعقب، بأهمية بالغة.

وجورجيا طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تحدد الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب الدول لمنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من جانب الموظفين العموميين؛ وإجراء تحقيقات مناسبة في المزاعم؛ وتقديم تعويضات.

خلفية

عندما جاءت الحكومة إلى السلطة في أعقاب "الثورة الوردية" التي قامت في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ورثت نظاماً كانت فيه ممارسة التعذيب وسوء المعاملة واسعة الانتشار وكان الجناة يفلتون من العقاب بصورة مألوفة. وفي الأشهر التي تلت تغيير الحكومة، شهد الوضع تدهوراً كما يبدو. بيد أنه في النصف الثاني من العام الماضي أقرت الحكومة بالحاجة إلى التصدي لقضية التعذيب وسوء المعاملة .

وتُشكل محاربة التعذيب وسوء المعاملة حالياً إحدى القضايا المهمة المدرجة على جدول أعمال الحكومة الجديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي الأشهر الأخيرة بدأت السلطات الجورجية العمل بعدد من التدابير أو بوضعها موضع التنفيذ رداً على استمرار ورود أنباء حول ممارسة التعذيب وسوء المعاملة. ويعتقد أن عشرة من أفراد الشرطة صدرت عليهم أحكام منذ قيام "الثورة الوردية" يقضون عقوبات بالسجن تتعلق بجرائم تصل إلى حد التعذيب أو سوء المعاملة. وجرت مراقبة واسعة برعاية مكتب المظالم وعُزِّز عدد من الضمانات القانونية.

ولدى الحكومة سجل متفاوت في مجال حقوق الإنسان. وبينما أُتخذت خطوات إيجابية في بعض مجالات حماية حقوق الإنسان، إلا أن منظمة العفو الدولية تشعر بقلق متزايد إزاء الضغط الذي يتعرض له القضاء من جانب النيابة العامة وغيرها من السلطات الحكومية، ومزاعم تدخل الحكومة في حرية وسائل الإعلام وبخاصة فيما يتعلق بالتلفزيون، والمزاعم القائلة إن الشرطة تواصل تفتيق القضايا الجنائية في حالات عديدة، وبخاصة في التهم المتعلقة بالمخدرات. كذلك يساور المنظمة القلق من أنه بينما جرى تقديم عدد من مرتكبي الهجمات العنيفة على الأقليات الدينية التي وقعت في السنوات الأخيرة إلى العدالة، إلا أن المئات يظلون يفلتون من العقاب. وتشمل بواعث القلق الأخرى استمرار خطر تسليم أشخاص أو إعادتهم قسراً إلى دول يتعرضون فيها لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب. كذلك تظل قضايا عديدة دون تسوية تتعلق بمناطق جنوب أوستيا وأبخازيا الانفصاليين اللتين لم تحظا باعتراف دولي.

انظر: جورجيا: ممارسة التعذيب وسوء المعاملة... تظل باعث قلق بعد قيام "الثورة الوردية" (رقم الوثيقة: EUR 56/001/2005).

<http://web.amnesty.org/library/index/engEUR560012005>